مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق (1970- 2010) الواقع والآفاق

الاستاذ المساعد الدكتور محمود جاسم عباس
جامعة النهرين

الدكتور سهام الدين خيري
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي , وما هو مطلوب للاستفادة من قدراته في استيعاب الجوانب الفنية للتطور التكنولوجي وتلبية الاحتياجات المادية التي تتطلبها عملية التنمية المطلوبة للنهوض بالنشاط الزراعي لتلبية احتياجات الأمن الغذائي للبلد من خلال التوسع في الاستثمار في التكنولوجية الزراعية الحديثة .

وقد أظهر البحث الأبعاد الاقتصادية لكل من النشاط الزراعي والقطاع الخاص في خطط التنمية الوطنية التي شهدها الثلث الأخير من القرن الماضي كما تم إظهار أهمية تنمية هذين القطاعين وسبل تطويرهما مع بيان أهم التحديات التي يواجهانها .

هذا وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أكدت أهمية القطاع الخاص في النشاط الزراعي كضرورة تفرضها مهمات التنمية الاقتصادية كما تفرضها ضرورات المرحلة الحالية التي يمر بها البلد (انخفاض مستوى الغلة ,التكيف مع حالة النقص المائي, ضرورات التطور الزراعي وتحسين الأداء , معالجة البطالة , تلبية احتياجات البلد من المحاصيل الإستراتيجية , توطين الصناعة الغذائية , تطوير الحياة الريفية).

Abstract

The research aims to the statement of the importance of the role of the private sector in agricultural activity, and what is needed to take advantage of his abilities to absorb the technical aspects of techno-

logical development and to meet the physical needs required by the development process required for the advancement of agricultural activity to meet the food security needs of the country through the expansion of investment in technological modern farming.

Research has shown the economic dimensions of each of the agric- ultural activity and the private sector in national development plans , which witnessed the last third of the last century, was also show the importance of the development of these two activities and ways of their development with an indication of the most important challenges they face.

This research found a set of conclusions stressed the importance of the private sector in agricultural activity as a necessity imposed by the tasks of economic development as imposed by the necessities of the current phase experienced by the country (low level of yields , adapt to the case of shortage of water , the necessities of agricultural development and improve performance , tackling unemployment , meet needs of the country of strategic crops , localization of the food industry , the development of rural life) .

المقدمة –

العراق مهد الحضارات وفيه تعلم الإنسان الزراعة التي سببا في قيام أولى الحضارات وتطور البشرية عموما , وذلك لتوفر كافة مستلزماتها الأساسية من مناخ وارض خصبة ومياه وقوة عمل ماهرة , مما ساعد على ثبات الإنسان واستقراره فيها , وفيها تطورت حياته وتوفرت مستلزماتها . وتبعا لذلك تعلم الإنسان باقي المهن تباعا وتعلم كافة الوسائل التي تلبي احتياجاته وتطور أركان حياته وتعلم كيف يستثمر الموارد والثروات الطبيعية , وكلما ازدادت

قدراته المادية والفنية زادت إمكاناته الاستثمارية وزادت عائداته , معتمدا عل قدراته الخاصة منطلقا من حرية التصرف ومستخدما الرشد الاقتصادي من اجل الحصول على الربح في إطار توفر الأمان والثقة المستمدتان من قوة الدولة والتشريعات الرسمية والأعراف الاجتماعية .

والكل يعلم إن تطور المجتمعات يتوقف على نمو القطاعات الاقتصادية كافة وان تطور القطاع الخاص يتوقف على مقدار إيمان الدولة في مقدار خدمته للمجتمع من خلال تنفيذ أهداف التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد ، وإذا فقد هذا القطاع أي سمة من هذه السمات فان ذلك سيؤدي إلى انحساره وفقدان مكانته في خدمة المجتمع .

وفي الدول ذات النهج الاقتصادي الحر يؤدي القطاع الخاص فيه أدوارا كبيرة وواسعة جدا وبفعالية قصوى في كافة النشطات الاقتصادية لكونه المالك الأكبر للثروة التي هي إحدى الركائز الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية وتنويع وتعزيز مصادر الدخل القومي , ووفق مرتكزات قانونية والتزام حكومي رسمي دائم ومستمر, لذلك يأتي النشاط الزراعي في مقدمة النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص ويساهم في تطويرها وتنميتها لما للنشاط الزراعي من أهمية قصوى في توفير القوت اليومي للأمم والشعوب.

والعراق الذي تتوفر فيه الأرض الواسعة والخصبة والمياه هو بحاجة ماسة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية التي يفتقر إليها البلد بشكل كبير, وبدونها يبقى البلد بحاجة متنامية إلى الغذاء , بعد أن في مقدمة بلدان المنطقة المصدرة للحاصلات الزراعية المختلفة . كما إن وجود مثل هذه البرامج والسياسات يتيح للقطاع الخاص المساهمة والاستثمار بشكل واسع وفاعل وبما يؤدي إلى تنمية النشاط الزراعي بشكل سريع وفعال.

لذلك جاء هذا البحث ليوضح مسيرة النشاط الزراعي والقطاع الخاص خلال العقود الأربعة المنصرمة والأسباب التي أدت إلى انحسار دورهما في الاقتصاد الوطني واهم الوسائل والسبل المتاحة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية وتطوير النشاط الزراعي وليتبوأ المكانة الملائمة وليؤدي دوره في عملية التنمية وهي من الضرورات الأساسية التي تمليها مهمات التنمية الاقتصادية في البلد والتي ثبت عدم قدرة القطاع العام على انجازها بكفاءة وبشكل خاص في النشاط الزراعي.

وقد تضمن البحث خمسة فصول ضمت ما يأتي:

الفصل الأول– أهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني– أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث– اتجاهات تنمية النشاط الزراعي والقطاع الخاص قبل عام 2003.

الفصل الرابع– اتجاهات تنمية النشاط الزراعي والقطاع الخاص بعد عام 2003 .

الفصل الخامس–أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير النشاط الزراعي والقطاع الخاص في البلد

كما جاء البحث بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها إصلاح النشاط الزراعي من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص فيه.

هذا وإن من أهم المشاكل التي تواجه الباحثين لإعداد بحوث متوازنة والوصول إلى استنتاجات رصينة وواقعية هي عدم توفر بيانات متكاملة ومتسقة وموحدة مما يؤدي إلى عدم إمكان عرض المشاكل الاقتصادية من جوانبها المختلفة وبسلاسل زمنية متكاملة وحديثة .

مشكلة البحث –

لقد كان للظروف السياسية التي مرت بها البلد خلال العقود الأربعة الأخيرة الأثر الكبير في تدني مساهمة القطاع الخاص في تلبية احتياجات البلد الأساسية بسبب توجه الدولة نحو تطبيق المفاهيم الاشتراكية كما كان لانشغال الدولة بالمشاكل السياسية والحروب الخارجية وظروف الحصار الاقتصادي الأثر الكبير في إحداث حالة تخلف مفرط في جميع القطاعات الاقتصادية , وما حصل للقطاع الزراعي كان بليغا , حيث حصل تخلف بيئي وتكنولوجي كبير في الإنتاج الزراعي مقارنة لما هو حاصل في معظم بلدان المنطقة .

هدف البحث–

يهدف البحث إلى إظهار أهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني وبيان نقاط الضعف التي يعاني منها وأسبابها وتأكيد أهمية مساهمة القطاع الخاص في تطويره واقتراح السبل والوسائل التي من شأنها زيادة هذه المساهمة والمجالات المتاحة لتحقيق ذلك .

أهمية البحث –

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية النشاط الزراعي في البلد لكونه القطاع المسئول عن توفير الغذاء لعموم المواطنين وتوفير فرص العمل لأكثر من ثلث سكان البلد ومساهمته في توفير جزء مهم من مستلزمات القطاع الصناعي النباتية والحيوانية وما أصاب هذا النشاط من أضرار كبيرة بسبب عدم استقرار السياسات الزراعية اللازمة لتنميته وما تسبب ذلك في تخلفه عن المساهمة في توفير احتياجات البلد الأساسية المتزايدة . الأمر الذي يتطلب الاستعانة بكل ما من شأنه للنهوض بشكل سريع وفعال ليكون بالمستوى الذي يتلاءم وأهميته ومكانته سيما وان معظم مستلزمات النهوض متوفرة بشكل ميسور.

فرضية البحث – تقوم فرضية البحث على إن للقطاع الخاص القدرة على المساهمة الفعالة في تنمية وتطوير كافة مفاصل النشاط الزراعي في العراق .

منهجية البحث –

اعتمد البحث في سبيل تحقيق أهدافه على الأسلوب التحليلي الوصفي للبيانات الإحصائية المتوفرة عن الموضوع خلال فترة البحث , والاستعانة بالمصادر العلمية المتوفرة لبيان مدى إمكانية مساهمة القطاع الخاص في تطوير وتنمية النشاط الزراعي بشكل فعال باتجاه توفير اكبر قدر ممكن من الإنتاج الزراعي وبما يتلاءم وطبيعة هذين القطاعين اللذين يكملان بعضهما البعض .

الفصل الأول– أهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني

أولا– الأهمية الاقتصادية:

يعتبر النشاط الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية في العراق لأنه النشاط الذي يوفر الغذاء لكافة أفراد المجتمع كما انه يوفر فرص العمل لأكثر من ثلث سكان البلد وهو النشاط المسئول عن توفير النسبة الأعظم من المواد الأولية الخام للصناعة الغذائية (النباتية والحيوانية) وكافة مستلزمات الأعلاف الحيوانية. ويتضح ذلك من خلال

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي , وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومقدار مساهمته في توفير فرص العمل للمواطنين . من اجل ذلك نعرض **الجدول (1) الذي يوضح مقدار مساهمة القطاع الزراعي في الناتج** المحلي الإجمالي في العراق في الفترة 1974– 1990وهي الفترة التي سبقت فرض الحصار الاقتصادي على العراق .

جدول (1) مقدار مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط في الفترة 1974–1990 (مليون دينار)

السنة	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الإجمالي %
1974	278.4	1499,3	18,6
1976	429,0	2578,0	16,6
1978	550,5	3523,6	15,6
1980	741,9	6200,2	12,0
1982	1309,6	9885,4	13,3
1984	1951,8	11053,5	17,7
1986	2173,7	15419,0	14,1
1988	2834,3	20555,0	13,8
1990	5118,9	25241,3	20,3

المصدر– وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية , سنوات متعددة.

توضح البيانات أعلاه إن النشاط الزراعي كان يؤدي خلال الفترة المذكورة دوراً ثانوياً في توليد القيمة المضافة في البلد قياسا بالنشاطات الاقتصادية الأخرى وبنسبة تتراوح بين (12–20,3%) بالرغم من حالة الانتعاش الاقتصادي التي شهدها البلد بعد تأميم النفط في عام 1972وارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة إيرادات البلد بشكل كبير جدا وقيام الدولة بدعم كافة القطاعات الاقتصادية ماديا لتوفير مستلزمات الإنتاج بشكل يساعد على زيادة الإنتاج بشكل متسارع وهو ما أوصت به ورقة العمل للقطاع الزراعي للسنوات 1981 – 1985 .

كما كان لاستمرار حرب الخليج الأولى وتدني الإيرادات النفطية الأثر المباشر في انخفاض الناتج المحلي لكافة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خارج البلد , لذلك شهد النشاط الزراعي انخفاضا ملحوظا في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة1980– 1988 وبعد توقف الحرب عاد وارتفع في عام 1990 إلى (20,3%) . كما توضح البيانات أعلاه أن النشاط الزراعي شهد نسبة نمو إجمالية خلال الفترة أعلاه قدرها (43,3%) وهي منخفضة قياسا لما شهده الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغت نسبته (95%) . بعد عام 1990 وبسبب نتائج حرب الخليج الثانية وآثار الحصار الاقتصادي وتدني إيرادات البلد من العملة الأجنبية حصل تدهور كبير في سعر صرف الدينار وبشكل متنامي وسريع وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات مما تعذر معه مقارنة منتظمة لمشاركة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

بشكل عام يشهد هذا النشاط الحيوي حاليا مشاكل جذرية تتمثل بما يلي:-

- استحواذ الدول المجاورة على نسبة كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات مما أثر كثيرا على احتياجات البلد الزراعية
- تجاوز المزارعين على قسم من الأراضي المهمة المخصصة للزراعة وتحويلها إلى دور سكنية .
- لقد أدت سياسة التحول نحو اقتصاد السوق في البلد إلى فتح أبواب السوق المحلية أمام السلع الأجنبية وإلغاء وسائل حماية المنتجات الوطنية الأمر الذي عرض المنتجات الوطنية بشكل عام والإنتاج الزراعي والحيواني بشكل خاص إلي المنافسة الشديدة وكسادها ,لأن السلع المستوردة تتصف بانخفاض أسعارها وارتفاع جودتها , مما أثر سلبا على المزارعين المحليين وتعرضهم إلى خسائر جسيمة وبالتالي عزوفهم عن إنتاج المحاصيل الصيفية المهمة وتوجههم نحو زراعة المحاصيل الشتوية المدعومة من الدولة فقط (حنطة وشعير وغيرها). **لذلك نجد إن مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد حصل فيها انخفاض كبير**. ويوضح الجدول (2) حجم مشاركة الناتج المحلي الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في العراق خلال الفترة 2003-2010 .

جدول(2) **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الجارية **بدون النفط خلال** الفترة 2003- 3010 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي في القطاع الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط)	نسبة المساهمة %
2003	2,486,865	9213485	27
2004	3,693,768	22379367	16,5
2005	5,064,158	31004447	16,3
2006	5,568,986	42557057	13,1
2007	5,494,212	52181476	10,5
2008	6,042,018	69504861	8,7
2009	6,132,735	82648173	7,4
2010	8,657,391	102651470	8,4

المصدر /وزارة التخطيط , المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011).

* لا توجد بيانات رسمية منشورة أحدث مما تم إيراده في أعلاه.

توضح البيانات أعلاه أن نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد استمرت بالانخفاض التدريجي المستمر خلال الفترة المذكورة كما إن معدل **مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بعد 2003 إلى(13,5%) بعد إن كان بحدود (16%) في فترة السبعينات والثمانينات بالرغم من زيادة معدل نموه السنوي بعد 2003 إلى أكثر من (35%) سنويا , ويعود سبب انخفاض نسبة مساهمة النشاط الزراعي خلال الفترة إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات تجارة الجملة والمفرد والبناء والتشييد وملكية دور السكن والنقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي وبنسب تفوق نسب مساهمة القطاع الزراعي بشكل كبير مع الأخذ بنظر الاعتبار مقدار التغير الكبير الذي حصل في معدلات الأسعار في القطاعات الأخرى بشكل عام قياسا بالأسعار التي كانت سائدة في ثمانينات القرن الماضي.**

كما تظهر أهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ويوضح الجدول (3) مقدار هذه المساهمة في الفترة 1981–1990(قبل الحصار).

جدول (3)مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1981–1990 بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	مقدار مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت %
1981	55018	5997	10,9
1982	53745	5697	10,6
1983	43638	4713	10,8
1984	30449	3928	12.9
1985	28236	3699	13,1
1986	39877	3859	9,8
1987	39760	3658	9,2
1988	44414	4397	9,9
1989	43410	3169	7,3
1990	65477	2881	4,4
المعدل			**9,9**

– المصدر/ وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية , سنوات متعددة.

يتضح من الجدول أعلاه إن إجمالي تكوين رأس المال الثابت كان في تناقص مستر طيلة فترة الثمانينات وقد شاركه فيها القطاع الزراعي , إلا انه بقي محافظا على نسبة مساهمته التي تراوحت بحدود(10%) ولكنها انخفضت تدريجيا عن ذلك بعد عام 1986 لتصل إلى اقل من (5%) في عام 1990 . ويعود سبب ذلك إلى أن الدولة بعد أن خرجت من حرب الخليج الأولى وهي منهكة بشكل كبير وعليها ديون خارجية هائلة لم يكن بإمكانها أن تتصرف بالإيرادات النفطية المحدودة بشكل يساعد على تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني مثلما كان متاحا لها في السابق .

كما إنها في عام 1991 عادت ودخلت في حرب الخليج الثانية لتقع بسببها في مشكلة الحصار الاقتصادي الذي حدد إمكاناتها المادية قيد إيراداتها النفطية الأمر الذي زاد من اعتمادها على القطاع الزراعي بكل أكبر من السابق من دون أن تقدم لهذا القطاع الحيوي أي دعم استراتيجي سوى تشجيع المزارعين من خلال دعم أسعار المحاصيل الإستراتيجية الأمر الذي أدى بشكل مباشر في زيادة معدلات التضخم في البلد.

بعد عام 2003 وبسبب السياسة الرامية إلى فتح السوق المحلية أمام التجارة الخارجية ,انخفضت مساهمة النشاط الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بشكل كبير بسبب منافسة المنتجات المستوردة للمنتجات الوطنية الأمر الذي أدى إلى عزوف المزارعين عن الاستثمار في النشاط الزراعي ولجوئهم إلى زراعة الحبوب ذات الأسعار المدعومة من الدولة ويوضح الجدول (4) مقدار مساهمة النشاط الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الفترة 2001–2010.

جدول(4) مقدار مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية

خلال الفترة 2001-2010 (مليون دينار)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي%
2001	186,147	2,531,441	7,3
2002	193,456	2,199,077	8,8
2004	18,268	2,857,807	0,6
2005	214,248	10,182,362	2,1
2006	666,771	16,911,155	4,1
2007	17,639	7,530,404	0,2
2008	54,300	23,240,539	0,2
2009	7,793	14,950,242	0,05
2010	غير متوفرة	غير متوفرة	

المصدر- وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011).

يلاحظ من الجدول (4) إن مقدار إجمالي الزيادة الحاصلة في تكوين رأس المال الثابت بلغت (590%) خلال الفترة المذكورة .في حين شهد النشاط الزراعي زيادة إجمالية في تكوين رأس المال الثابت بلغت (95,8%) وهذا يشير إلى حصول تدهور كبير جدا في أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

من جانب آخر يوضح عدد العاملين في النشاط الزراعي مقدار أهمية هذا النشاط في الاقتصاد الوطني حيث يمثل مقدار فرص العمل التي يوفرها لأبناء البلد ومقدار مساهمته في توفير القوت اليومي للمواطنين , فبعد أن كان العراق بلد زراعي بحت وقادر على تلبية كافة احتياجاته من الطعام وبعض المستلزمات الصناعية وان الزراعة تمثل فيه مصدر الخير والثروة الأول , أصبح الآن يشكو من عدم قدرة هذا النشاط على توفير وسائل العيش الأساسية لأبنائه , مما حدا بأهل الريف إلى الهجرة المستمرة إلى المدن طلبا للرزق. وبالرغم من ذلك نجد أن هذا القطاع لازال يوفر فرص العمل والعيش ل(30%)من أبناء البلد والذين بدأت نسبتهم إلى مجموع سكان البلد في تناقص تدريجي مقابل زيادة واضحة في نسبة سكان الحضر وكما موضح في الجدول (5):

جدول (5) عدد سكان الحضر والريف في الفترة 1997-2011 (ألف نسمة)

السنة	عدد سكان الحضر	نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان %	عدد سكان الريف	نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان%	مجموع السكان
1997	15069	68,4	6977	31,6	22047
2009	21844	69	9820	31	31664
2010	23062	71	9420	29	32482
2011	23698	71,1	9633	28,9	33331

المصدر- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء,المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)

ملاحظة/ لا توجد معلومات رسمية منشورة عن عدد العاملين في النشاط الزراعي.

في الربع الأخير من القرن العشرين شهد البلد حروب مدمرة وحصار اقتصادي طويل الأمد مما تسبب ذلك في قلة الموارد المادية وتذبذب السياسات الزراعية مما أدى ذلك إلى حصول مشاكل بيئية كبيرة منها زيادة ملوحة

التربة وشحه المياه وقلة مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والبذور المحسنة ومعدات الإنتاج الزراعي ووسائل الري الحديث , إضافة إلى زيادة نسبة التصحر والزحف العمراني على الأراضي الزراعية المستصلحة مما ساهم في تخلف القدرات الزراعية وزيادة حجم الفجوة التكنولوجية في استخدام وسائل الإنتاج ووسائل الري الحديث ,وقد أدى ذلك إلى **قلة الإيراد الزراعي مقابل زيادة في عدد السكان مما زاد في ضعف مستوى المعيشة.**

ثانيا – دور الإصلاح الزراعي في إعادة توزيع الملكية الزراعية : لكون الريف له الدور الحاسم في سياسة التنمية فقد عملت الدولة في أغلب البلدان التنمية على توظيف الإصلاح الزراعي من اجل تلافي المخاطر الكامنة ضمنا عند بداية النمو الاقتصادي .وهكذا كانت تنمية القطاع الريفي في جوهرها محاولة للتوفيق بين وسائل وغايات يصعب التوفيق بينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ,كالهيمنة على الفائض الاقتصادي وتراكم رأس المال وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتأمين معدلات مناسبة من الاستخدام والنمو الاقتصادي (سالم ,2001, ص28,).

لقد كان لقوانين الإصلاح الزراعي اثر كبير على النشاط الزراعي الخاص والملكية الخاصة حيث حدثت تغييرات جوهرية في حجم ونوع الملكية الزراعية . فبعد أن كانت فئة قليلة من الإقطاع وأصحاب الأراضي يتصرفون في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية أضحت نسبة كبيرة من هذه الأراضي تحت تصرف مزارعي البلد . وتبدأ العملية من قانون (30) لسنة 1958 الذي حدد الملكية الزراعية لشخص أو ممنوحة له باللزمة ب (1000) دونم من الأراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة و (2000) دونم من الأراضي التي تسقى ديما (عباس، 1986ص ص144,145).

كما نص على توزيع الأراضي المستولى عليها على أساس أن يكون لكل فلاح ملكية صغيرة تتراوح بين (30–60) دونم في الأراضي التي تسقى سيحا أو بالواسطة وبين (60–120) دونم من الأراضي التي تسقى ديما و تبعا لجودة الأرض .

كما حدد القانون (117) لسنة1970 مقدار الأراضي الزراعية المملوكة لشخص أو المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة بين (40–2000) دونم في الأراضي الديمية غير وافرة الخصب والتي تقع جنوب خط سقوط الأمطار او في الأراضي المروية سيحا , كما نص على توزيع الأراضي على الفلاحين جماعيا أو فرديا حسب ظروف المنطقة التي يجري فيها التوزيع وبحدود تبدأ من 200 دونم في الأراضي الديمية غير وافرة الخصب ولا تقل عن (4) دونم في الأراضي المروية التي تسقى سيحا (عباس، 1986ص ص145،144).

فيما حدد القانون (90) لسنة 1975 مساحة ملكية الأراضي الزراعية والبساتين المملوكة والمفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة ب(500) دونم في الأراضي الديمية و(40) دونم في الأراضي المروية , كما ألغى التوزيع الفردي وأعاد توزيع الأراضي المشمولة بها جماعيا .

يلاحظ أن قوانين الإصلاح الزراعي شرعت لتوفر الأرض لأكبر شريحة ممكنة من المزارعين ليستثمروها استثمارا فعالا ولتوفر لهم سبل العيش الكريم , إلا إن نظام الإرث حول قسم كبير منها إلى ملكيات زراعية صغيرة وغير ذات جدوى اقتصادية , لذلك أصبح المزارع لا يفكر في استثمارها زراعيا واخذ يفكر في بيعها أو استثمارها لإغراض السكن .

من جانب آخر بين المسح الشامل للملكية الزراعية عام 1979 أن (53%) من المساحة المشمولة بالمسح تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص.منها 6% أراضي مملوكة صرفا و32% أراضي مؤجرة من الدولة و3% أراضي تدار تجاوزاً و1% حيازات مختلفة أخرى (عباس ، 1986 , ص94).

ومما يؤخذ على المزارعين في العراق عدم اكتراث معظمهم بأهمية الأرض التي هي تحت تصرفهم والتي تمثل المصدر الأساسي لمعيشتهم ورزقهم وهي قبل ذلك سلة الغذاء وقوت المجتمع التي يعتمد عليها البلد إذ يقومون وبشكل سهل بتحويل مساحات مهمة من هذه الأرض المحدودة إلى أبنية واسعة لهم ولذويهم وأخذت مساحات واسعة من هذه الأراضي المهمة تتحول إلى مناطق سكنية .وإذا استمر الحال على ما هو عليه فان ذلك سيكون له تأثير سلبي كبير على الواقع الزراعي على المدى البعيد .

الفصل الثاني– أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

أولا–الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص–

لبيان أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يمكن الإشارة إلى جملة من المؤشرات مثل معيار التركيب النسبي لتوزيع العاملين في القطاعين الخاص والعام ومعيار القيمة المضافة في القطاع الزراعي ومعيار القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ومعيار المساهمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحسب البيانات المتوفرة .

فعند تحليل التركيب النسبي لتوزيع المشتغلين حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية يلاحظ أن أكثر من 80%من قوة العمل في العراق تعمل في القطاع الخاص والتي تتركز في القطاعات السلعية (الزراعة,الصناعة التحويلية,والبناء والتشييد) ويعود سبب ذلك إلى حداثة القطاع العام وضعف الإنفاق على القطاعات التقليدية مثل الزراعة والخدمات قياسا بباقي القطاعات الأخرى. من جانب آخر نجد إن 98% من مجموع العاملين يعملون في النشاط الزراعي الخاص , وسبب ذلك هو اعتماد هذا القطاع على الأيدي العاملة غير الماهرة وتخلف هذا القطاع عن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أو المتطورة . ويوضح الجدول (6) الهيكل النسبي للعاملين في الزراعة حسب القطاعين العام والخاص .

جدول (6) الهيكل النسبي للعاملين في الزراعة حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2002–2005 *

السنة	القطاع العام %	القطاع الخاص%
2002	1,70	98,30
2004	1,66	98,34
2005	1,65	98,35

المصدر/وزارة التخطيط , الجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية2010–2014 , ورقة الاستثمار العراقي الحكومي, بغداد ,2009 .

***لا توجد بيانات منشورة احدث مما ورد في الجدول المذكور .**

وفي ضوء البيانات المتوفرة نعتمد معيار القيمة المضافة المتولدة في القطاع الزراعي ونسبة مساهمة القطاع الخاص فيها حيث يوضح الجدول (7) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في

النشاط الزراعي خلال الفترة 1974– 1984 وهي الفترة التي أعقبت عملية تأميم النفط في العراق حيث شهد البلد عملية تنمية واسعة وسريعة وعملية إنفاق غير اعتيادية

الجدول (7) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974– 1984*

السنة	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ألف دينار	نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي %
1974	278.4	99.3
1975	311.6	95.5
1976	429.0	69.4
1977	498.4	70.2
1978	550.5	63.8
1979	611.8	65.9
1980	741.9	53.1
1981	955.5	48.7
1982	1309.6	50.5
1983	1413.6	47.7
1984	1951.8	55.9

– المصدر/ وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الحسابات القومية , سنوات متعددة.

***لا توجد بيانات منشورة احدث مما ورد في الجدول المذكور .**

يتضح من الجدول (7) إن القطاع الخاص لازال يمارس دوراً بارزاً في القيمة المضافة المتولدة في القطاع الزراعي وبنسبة تتجاوز (50%) لأغلب السنوات كما بلغت أكثر من 99% في عام 1974 و يلاحظ إن هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض للفترة السابقة لعام 1980 . ثم بدأت بالارتفاع قليلا حتى عام 1984 ، مما يوضح اثر القوانين المشجعة والداعمة للقطاع الخاص التي صدرت خلال هذه الفترة وما جاءت به ورقة العمل للقطاع الزراعي للسنوات 1981 – 1985 بإعطائها دورا مهما لهذا القطاع في التنمية الزراعية للفترة 1974 – 1984 .

ويوضح الجدول (8) نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1974–2002

الجدول(8)نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1974-2002

السنة	القطاع العام%	القطاع الخاص%
1974	67	33
1979	80	20
1980	83	17
1987	69	31
1990	54	46
1995	7	93
2002	75	25

المصدر/ وزارة التخطيط ,اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية 2010-2014 , ورقة الاستثمار العراقي الحكومي, بغداد /2009.

يلاحظ من الجدول إن نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت تدريجيا بعد عام 1974لتصل إلى 17% عام 1980 , لكنها عادت لترتفع إلى 93% عام 1995 ثم تراجعت إلى 25% عام 2002, مما يؤكد عدم وجود سياسة حكومية واضحة للتوجه الفعال نحو النهوض بالقطاع الخاص , وبشكل عام فان المعدل الإجمالي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة كانت بحدود(35%) .

كما كان للقطاع الخاص مساهمة فعالة في بناء القاعدة الصناعية والخدمية حيث بلغت نسبة هذه المساهمة في عام 2002 (18.3%) إلا أن ظروف الاحتلال ساهمت في خفض هذه النسبة تدريجيا إلى أن بلغت في عام 2008 (3.4%) . ويبين الجدول (9) نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2000-2009 .

جدول (9) نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000 -2009 *(مليون دينار) .

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص إلى الإجمالي الكلي %
2000	1465235	150,338	10,2
2001	2531440	226,015	8,9
2002	2199076	401,652	18,3
2004	2857807	370,089	12,9
2005	10182362	438,885	4,3
2006	16911155	897,759	5,3
2007	7530404	669,365	8,9
2008	23240539	785,436	3,4
2009	14950242	1,069,497	7,2

المصدر/وزارة التخطيط /المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)

/*لا تتوفر بيانات منشورة احدث مما ورد أعلاه

و مما بجدر الإشارة إلى إن القطاع الخاص في العراق ظل ضعيفا ومكبلا واخذ يبحث عن فرص الربح والمضاربة التي لا تنفع الاقتصاد بشيء لذلك نؤكد على انه إذا ما أريد للقطاع الخاص انه يلعب دوراً في الاقتصاد العراقي في المرحلة الجديدة يجب أن يكون على أسس صحيحة وفي مجالات تحقق للاقتصاد العراقي قفزات نوعية تدفعه إلى الأمام (العقابي ، 2007 ص4) .

ولغرض تنظيم بيئة الاستثمار ، ومن أجل إشراك القطاع الخاص في تعزيز وتنويع مصادر الدخل، فقد أصدرت الدولة قانون صندوق التنمية لسنة 2000 الخاص بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ولكون هذا القانون كان يفتقر إلى المعايير الاقتصادية و السياسية و البيئية فانه منذ إصداره ولغاية 2003 لم يمنح سوى ثلاثين مشروعا فقط . كما تم إصدارقانون الاستثمار العربي لسنة 2002 ، الذي لم يجر تنفيذه بالمستوى الذي وضع من اجله. (العقابي ,2007 ,ص10) .

ثانيا –الميزات الأساسية المشتركة التي تحتم مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتطوير النشاط الزراعي : إن مجموعة الميزات الأساسية المشتركة هي التي تحتم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الزراعي والمتمثلة بمايلي

- المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني لما يستند إليه من أرضية ملائمة وإمكانات كبيرة وظروف جيدة وآفاق واسعة للتطور والتنمية وفي دعم وتنويع مصادر الدخل .
- تميز القطاع الخاص بقدرات مالية غير محدودة تمكنه من استيعاب كافة مستلزمات التنمية الفنية والتكنولوجية اللازمة للتطور وإمكانات مادية غير محدودة .
- حالة التخلف المفرط التي يعيشها النشاط الزراعي في العراق والناتجة عن تراكمات كبيرة سببتها البيئة الاجتماعية في الريف وتذبذب السياسات الحكومية لعقود عديدة.
- عدم قدرة معظم المزارعين على المساهمة بشكل فعال في تطوير الواقع الحالي بسبب ضعفهم المادي واستمرار تفتت الأراضي الزراعية إلى مساحات صغيرة مما يتعذر معها على التوسع في استثمارها آو تطوير بنيتها.
- التطور الكبير الحاصل في تكنولوجيا الإنتاج الاقتصادي والإرواء النموذجي القائم على التقنين الدقيق والتسويق الحديث والخزن المتطور وبناء أسس لتطوير إنتاج البذور والمبيدات والوسائل الحديثة والمبتكرة لزيادة الغلة الزراعية والتوسع في استثمار الأرض وعمليات التصنيع الغذائي وحاجة ذلك إلى الإمكانات المادية الكبيرة والتي تفوق كثيرا عما يمكن تقديمه من قبل المزارعين وعما يمكن أن يدركوه ,إذ تتطلب العملية الزراعة الحديثة ثقافة عميقة وقدرات استثمارية واسعة.

مما تقدم نجد أن للقطاع الخاص القدرة الكافية لأن يتبوأ دور كبير في المساهمة الفعالة في تطوير النشاط الزراعي وتنفيذ البرامج التنموية المطلوبة وكما تحتمه ضرورات المرحلة .

الفصل الثالث– تنمية النشاط الزراعي والقطاع الخاص قبل 2003

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين من فرضية مفادها وجود علاقة عضوية بين السلطة السياسية والتنمية,وبغض النظر عن أية فروق أيديولوجية بين الدول(بول بوريل ,1970, ص 239).

ويؤكد البعض في هذا الصدد على ضرورة توافر ثلاث عوامل أساسية للتنمية (سالم,2001,ص23):-

الأول: ضرورة وجود نخبة حاكمة تحرك وتوجه عمليات التحديث والتطوير .

الثاني: وجود عقيدة تضفي عل السلطة وبرامجها صفة الشرعية.

الثالث:وجود سلسلة من الأدوات التي يمكن للدولة من خلالها أن تقوم بتنفيذ برامجها .

إن هاجس التنمية والتطور في العراق كان يدور في أذهان جميع من كان على رأس السلطة على مر العصور من أجل الخروج من حلقة الفقر المستحكمة في كيان البلد والأمة, وان توفر العوائد النفطية في بداية خمسينات القرن العشرين هو الذي ساعد على دخول الدولة في مهمة التنمية للخروج من حلقة التخلف التي رافقت هذا البد عقود عديدة من الزمن , كما كان للتحديات والإدراك الثقافي الذي بدأ ينمو بشكل متسارع بعد نكبة الأمة في عام 1948 كان عاملا دافعا كبيرا لإيثار التنمية والنهوض على بقية البرامج الاستهلاكية المستحكمة منذ نشوء الدولة وقيام الحكم الوطني . لذلك سنعرض في هذا الفصل ما تم تحقيقه من تطور بعد تنفيذ برامج التنمية التي استهدفها خطط التنمية منذ عام 1970 وكما يلي:

أولا – خطط التنمية القومية 1970 –1980: في ضوء توجهات الدولة في هذه المرحلة للتحول نحو الاشتراكية فان اهتمامها كان منصبا على تقليص دور القطاع الخاص مقابل تعظيم دور القطاع العام في كافة النشاطات الاقتصادية . لذلك جاءت خطتي التنمية القومية في هاتين المرحلتين موضحة لهذه التوجهات وكما يلي:

أ – **خطة التنمية القومية 1970– 1974:** أكدت خطة التنمية 1970– 1974 (وزارة التخطيط ،الإطار التفصيلي,1975 ,ص 16–20)على أهمية وجود قطاع عام له وزنه ودوره الهام في عملية التنمية كأحد المتطلبات الأساسية للتخطيط الفعال والى أهمية ظهور قطاع خاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام ، وفي الزراعة أكدت الخطة على أهمية وضع نظام تعاوني للزراعة ييسر إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج ويسهل مهمة التخطيط الزراعي في الوقت ذاته. كما جاء في الإطار التفصيلي المبدئي للخطة إن الاقتصاد الذي يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لابد أن يراعي ثلاث اعتبارات :

الاعتبار الأول :أن تكون الرؤيا واضحة تماما بالنسبة للحدود الفاصلة بين القطاعين العام الخاص.

الاعتبار الثاني: أن تعمل الدولة على خلق المناخ الملائم للقطاع العام ليؤدي دوره , وان يقدم التسهيلات الممكنة للقطاع الخاص ويوجه نشاطه الإنتاجي والاستثماري وفقا لا هداف خطة التنمية.

الاعتبار الثالث: تحديد مفهوم واضح للاستقلال المالي والإداري وتامين قدر كاف من الاستقرار والاستمرار للمؤسسة المعنية وفروعها .

لقد تم ولأول مرة تخطيط الاستثمارات الأهلية على نحو منتظم نسبياً في هذه الخطة ، حيث أشرت المجالات التي يستطيع القطاع الخاص ولوجها وبينت الضوابط الملزمة لحركة القطاع الخاص حيث يتضح من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات المقررة للقطاع الخاص و بضمنه القطاع المختلط في خطة التنمية إن القطاع الخاص في الزراعة حظي بنسبة 8,5% من مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي ويبلغ 18 مليون دينار(محبوب ،1978 ,ص3) وتعتبر هذه النسبة منخفضة قياساً لما عليه نسب الاستثمارات للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغت 23,5% في قطاع الصناعة و إلى 93,6 % في قطاع الإسكان . وبشكل عام فان مجموع الاستثمارات في القطاع الخاص بلغ 285 مليون دينار لسنوات الخطة أعلاه بنسبة 26,6% من مجموع الاستثمارات – وبمتوسط سنوي قدره 57 مليون دينار سنوياً .

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص و بضمنة القطاع المختلط فقد أكد قانون الخطة على :

- توجيه الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص ضمن إطار العام للخطة .
- تنشأ في كل وزارة أو محافظة أو مؤسسة عامة مديرية للتخطيط والمتابعة مهمتها متابعة تنفيذ الخطة وإعداد الدراسات وتقديم البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد خطط التنمية والمناهج الاستثمارية المتعلقة باختصاصها ونشاطها والنشاط المقابل لها في القطاع الخاص .
- على كل وزارة أو محافظة أو مؤسسة عامة التعاون مع مديريات التخطيط والمتابعة لإعداد الدراسات والتوصيات التي تؤدي إلى قيام القطاع الخاص بالمقابل للنشاط للقطاع العام بما هو مقدر له في الخطة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو العمالة .

ب- خطة التنمية القومية 1976-1980: نصت المادة الخامسة من قانون خطة التنمية 1976-1980 مايلي: (على الأشخاص الطبيعية والمعنوية العاملة في القطاع الخاص العمل بموجب القرارات والسياسات التي يرسمها مجلس التخطيط المتعلقة بفعاليات ونشاطات القطاع الخاص المحددة في الخطة) و (على الوزارات المعنية اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنفيذ قرارات مجلس التخطيط المتعلقة بتعبئة كافة الطاقات والإمكانيات وبذل الجهود واستخدام الصيغ الاستثنائية والأساليب المتطورة والمبادرات الفردية والجماعية المبنية على أسس علمية وموضوعية لانجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة بما يضمن قيام القطاع الخاص بتأدية دوره ونشاطه ضمن أهداف الخطة) (وزارة التخطيط , خطة التنمية,1977, ص19) .

وبمقارنة توزيع الاستثمارات في القطاع الخاص مع مجموع الاستثمارات يظهر إنها ارتفعت إلى أكثر من أربع أضعاف عن الاستثمارات المتوقعة في خطة 1970-1974 حيث ارتفعت إلى (33,4) مليون دينار في الزراعة أي بنسبة (1,5%) من مجموع الاستثمارات لهذا القطاع.

أما عن التوزيع النسبي حسب الأنشطة الاقتصادية للاستثمارات في القطاع الخاص فقد انخفض في قطاع الزراعة من (6,3%) في خطة 1970-1974 إلى (2,8%) في خطة 1976-1980 .

وبشكل عام بلغ مجموع الاستثمارات في القطاع الخاص في هذه الخطة (1199,7) مليون دينار بنسبة (8,9%) من مجموع الاستثمارات وبمتوسط قدره (240) مليون دينار سنوياً أي أن الأهمية النسبية لكافة نشاطات القطاع الخاص قد انخفضت عما كانت عليه في خطة 1970-1974 إذ بلغت في هذه الخطة (26,6%). أكدت

خطة التنمية للسنوات 1976-1980 على إعطاء القطاع الخاص دوره الواضح في التنمية وبما يجعل مساره ونشاطاته بعيدة عن التعقيدات التي تجعله مترددا وغير جدي في المساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني .وبجانب الخطط القطاعية فقد أولت خطة التنمية السنوية لعام 1978 أهمية للقطاع الخاص ليؤدي دوراً فعالا في تحقيق أهداف خطة التنمية 1976-1980كما أكدت الخطة الزراعية على ضرورة التركيز على تطوير العمليات الإنتاجية وفي المجال التسويقي فيقوم القطاع العام بالتركيز على عمليات الخزن والتجميع ويقوم القطاع الخاص بالتركيز على التسويق بالمفرد ، وقد بينت الخطة إن من أهم معوقات تنفيذ الخطة هو مشكلة الأسعار الزراعية وعدم وجود ضوابط للأشراف على القطاع الخاص .

ثانيا – خطط التنمية القومية 1981-1990: أثناء تنفيذ الخطتين السابقتين لمست الدولة مقدار الصعوبات التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية بالاعتماد على القطاع العام من كون هذا القطاع هو قطاع وظيفي بحت ويفتقر إلى عناصر الإبداع والاندفاع الذاتي , يضاف إلى ذلك تعطيل دور القطاع الخاص الذي يمتلك قدرات مادية وخبرة تؤهله تنفيذ العديد من مشاريع التنمية وبشكل ميسور وسهل , لذلك جاءت خطط التنمية للمرحلتين موضوع البحث تعتمدان بشكل كبير على إمكانات القطاع الخاص وكما يلي:

أ – خطة التنمية القومية1981-1985وورقة أفاق وسبل تطوير الزراعة في العراق :

شهدت هذه المرحلة اهتمام كبير من قبل الدولة في الاعتماد على القطاع الخاص, حيث جاء في إستراتيجية وأهداف التنمية الزراعية لهذه الخطة(فسح المجال أمام النشاط الخاص لكي يؤدى دوره الكامل في عملية التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج) (وزارة التخطيط ، خطة التنمية, 1980 ص4) .

كما أكدت ورقة أفاق وسبل تطوير الزراعة في العراق 1981-1985 على تفعيل دور النشاط الخاص في مختلف أنشطة القطاع الزراعي وكما يلي (وزارة الزراعة ،1980 ,ورقة آفاق, ص31) :

- في مجال الإنتاج النباتي في المنطقة الاروائية أكدت ورقة العمل على فسح المجال أمام إقامة شركات للاستثمار الزراعي من قبل النشاط الخاص وتشجيع الفنيين الزراعيين للدخول في النشاط الزراعي على شكل جمعيات تعاونية أو أفراد وتوزيع الأراضي عليهم مع تقديم التسهيلات اللازمة لهم في مجال التسليف والحصول على مستلزمات الإنتاج الأخرى، وكذلك أكدت الورقة على الاستفادة من الخبرات الأجنبية عن طريق مساهمتها في عملية الإنتاج لما تملكه من إمكانيات في تقنيات الإنتاج ونظم الإدارة الزراعية.
- وفي مجال البستنة أكدت الورقة على توفير المناخ المناسب للنشاط الفردي أو من خلال الجمعيات التعاونية لإنشاء البساتين الحديثة على أن يتم في الأراضي الجيدة ووفق حسابات الموازنة المائية. – وأكدت الورقة على دعم نشاط الجمعيات التعاونية والنشاط الخاص والمختلط في مجال الإنتاج الحيواني وخاصة إنتاج البيض ولحوم الدواجن وتربية الأبقار وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لتثبيت أسعار مجزية للمنتجين لدفع هذين النشاطين باتجاه المشاركة الفعالة في زيادة الإنتاج.
- وفي مجال الخدمات أكدت الورقة على ما يلي :

* في مجال التسويق الزراعي أكدت الورقة على إفساح المجال التام إمام القطاع الخاص لشراء الفواكه والخضر من أسواق الجملة (العلاوى) وبيعها للمستهلكين , وإشراك القطاع الخاص في استيراد المنتجات الزراعية التي يحتاجها البلد وفسح المجال أمام القطاع الخاص لتصدير بعض المنتجات الزراعية المحلية التي تفيض عن الحاجة المحلية.
* في مجال المكننه الزراعية أكدت الورقة على اقتصار دور مؤسسات الدولة على امتلاك المكائن الكبيرة ذات الإنتاج العالي والتي لا يستطيع مزارعو القطاع الخاص والتعاونيات امتلاكها والعمل على تخليص مؤسسات الدولة من المكائن الصغيرة سواء عن طريق بيعها أو تمليكها وفق برنامج زمني وبشكل يمنع حدوث خلل في تنفيذ الخطة الزراعية وكذلك فسح المجال للقطاع الخاص تملك المكائن الزراعية وتشجيعه بتقديم بعض التسهيلات والخدمات له وفق ضوابط محددة بذلك .
* وفي مجال التجهيزات الزراعة أكدت الورقة على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في مهمة توفير المستلزمات الزراعية من خلال منح القطاع الخاص إجازات استيراد بذور الأزهار وأبصال الزينة و25% من البذور الأساسية كالرقي و الطماطة والخيار وغيرها إضافة إلى منح مستوردي القطاع الخاص إجازات استيراد الأدوات الاحتياطية بنسبة 50% من حاجة البلد و 50% من حاجة البلد لمعدات البستنة والمرشات و50% من حاجة البلد للأسمدة الثانوية.
* وفيما يتعلق بأنماط الاستغلال الزراعي والعامل البشري فقد أكدت الورقة على دعم الملكيات الخاصة وإتاحة الفرصة الكاملة أمامها للتطوير وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة الإنتاج وتوجيهها للعمل في إطار سياسات وخطط الدولة الزراعية كما أكدت الورقة على توجيه أبناء الفلاحين للعمل في مشاريع التنمية الزراعية وذلك عن طريق تمليكهم ملكيات صغيرة .

مما تقدم يتضح أن ورقة العمل للقطاع الزراعي للسنوات1981–1985ركزت على فسح المجال للنشاط الخاص للقيام بدور متميز في التنمية الزراعية واستثمار رؤوس الأموال في الإنتاج الزراعي وقد تمثلت إجراءات التنفيذ بما يلي(وزارة التخطيط ، الإطار العام ,1985,ص7) :

- في مجال الإنتاج النباتي تم تشريع القانون 116 لسنة 1980 الخاص بتأسيس الشركات الزراعية المساهمة وإصدار التعليمات رقم 31 لسنة 1980 لتسهيل تنفيذ القانون المذكور وكذلك تم تشريع القانون رقم 35 لسنة 1983 الخاص بالشركات والأفراد .
- وفي مجال البستنة ولغرض التشجيع على إنشاء البساتين من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية للراغبين في إنشاء البساتين الجديدة أو تطوير البساتين القائمة، كذلك التشجيع على إقامة المشاتل الخاصة بالبستنة حسبما تم تشريع قانون تأسيس المشاتل رقم 455 لسنة 1983 الذي أكد على التوسع بإقامة المشاتل وإعطاء الأولوية للخريجين الزراعيين .
- وفي مجال الإنتاج الحيواني تم توفير كافة التسهيلات الممكنة لمنح الإجازات وإعطاء السلف الخاصة بإنشاء المشاريع وتوفير المستلزمات. والتأكيد على الحفاظ على الأسعار ولمختلف فروع الإنتاج الحيواني .

– وفي مجال الخدمات الزراعية تم تشجيع القطاع الخاص على تملك المكائن والآلات الزراعية ومرشات المكافحة من خلال التسهيلات المصرفية المجزية وتشجيعه في إدارة وتسويق المنتجات الزراعية بعيداً عن الاحتكار , كما تم في هذا المجال تأجير أكثر من 80% من مكاتب بيع الخضر والفواكه التابعة للمؤسسة العامة للتسويق الزراعي وفق ضوابط وتعليمات أعدت لهذا الغرض إلى عدد من تجار الجملة لخلق المنافسة بينهم لخدمة المنتج وتقديم الخدمات التسويقية.

ب – خطة التنمية القومية 1986–1990 (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ,مسيرة القطاع،1984,ص11) أكدت الخطة على فسح المجال أمام القطاع الخاص (أفراد وشركات) للمشاركة في العملية الإنتاجية عن طريق إقامة مشاريع لتربية الحيوان ومشاريع البستنة وتأجير الأراضي وفقا للخطة الزراعية التي يتم إقرارها مع إعطاء الأولوية لمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية مع الالتزام بالدورة الزراعية لتهيئة الأراضي وبما يتماشى ومتطلبات الاستثمار الزراعي وخطط التنمية والسياسات الزراعية والاقتصادية المقرة . كما أكدت الخطة على الاستمرار بتشجيع التفرغ للعمل الزراعي الميداني وإبداء كافة التسهيلات لدعم هذا النهج مع ضرورة تقييمه بصورة دورية والاستمرار في تشجيع المزارعين على شراء المكائن الزراعية ة لضمان زيادة مكننة معظم العمليات الزراعية وعدم الاقتصار على عمليات الحراثة والتنعيم .

ثالثا –السياسة الحكومية تجاه القطاع الزراعي الخاص خلال الفترة 1990–2003: بالرغم من تضمين اغلب الخطط التنموية أهداف وبنود تدفع باتجاه تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في المساهمة في تطوير قدرات البلد الاقتصادية ,إلا انه لم يجري تنفيذها على ارض الواقع بشكل مؤثر , مما نتج عن ذلك بقاء دور هذا القطاع متأرجحا بين محايد وفاعل وبقيت نسبة مساهمته الكلية متأثرة بظروف البلد الاقتصادية والسياسية خلال الفترة التي سبقت منتصف عقد الثمانينات (وزارة التخطيط , خطة التنمية ,2009,ص175) من ذلك نستنتج بأن القطاع الخاص لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يظهر بالمستوى الذي يمكنه من أن يؤدي دورا بارزا في التنمية الاقتصادية .

لذلك تم في النصف الثاني من عقد الثمانينات وعندما كان البلد يعيش سنوات حرب الخليج الأولى حصل تحول في السياسية الحكومية تجاه القطاع الخاص , حيث أعلنت الدولة سياسة الانفتاح على القطاع الخاص وأعلنت انسحابها من التدخل المباشر في النشاط الزراعي ويعود سبب ذلك إلى إخفاقها في تحقيق الأمن الغذائي وفشل الاستثمارات العامة في تحقيق أهدافها في القطاع الزراعي , وتوجهت إلى تبني سياسة تشجيع القطاع الخاص للعودة إلى الساحة الاقتصادية كما تبنت برنامجا خاصا بعد عام 1987كان من ابرز ملامحه بيع المزارع الحكومية والعديد من مصانع القطاع العام إلى القطاع الخص وبذالك تم السماح للقطاع الخاص لإدارة الأنشطة الاقتصادية بشكل واسع .

من هذا الواقع يمكننا استنباط أهم ملامح القطاع الخاص للفترة التي سبقت عام 2003 والتي يغلب عليها العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والإنتاج.

رابعا– بشكل عام فان كافة الإستراتيجيات والسياسات الزراعية السابقة والتي بنيت عليها خطط التنمية قبل عام 2003 استهدفت مايلي (وزارة التخطيط , خطة التنمية ,2009,ص60) :–

1- تحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي .

2 - محاولة الوصول إلى استغلال الموارد المتاحة قدر الإمكان .

3 - تحقيق محصولية مناسبة حيث كان الموسم الشتوي يتركز على محصولي الحنطة والشعير بالدرجة الأولى والموسم الصيفي يتركز على الخضراوات ومحاصيل الحبوب الصيفية.

خامسا-بالرغم من كل الجهود التي بذلت لتنفيذ السياسات التنموية المستهدفة إلا إن ذلك لم يثمر عنه أي نمو ملموس في الزراعة والقطع الخاص وبشكل خاص في في فترات الحروب والحصار الاقتصادي وقد اتضح ذلك بشكل مركز في المجالات التالية (المصدر السابق,ص60و61):

1-عدم تطور الإنتاج بشكل يتناسب مع نمو حاجات المجتمع إلى الغذاء واحتياجات الثروة الحيوانية إلى العلف واحتياج الصناعة الوطنية للمواد الزراعية الأولية .

2- أن استمرار انخفاض معدلات الإنتاجية أدى إلى استمرار سد النقص الحاصل في إنتاج الحبوب عن طريق الاستيراد وبسبب توقف استيراد المواد العلفية من الخارج حصل انخفاض كبير في أعداد الثروة الحيوانية والدواجن .

3- بسبب النقص الحاصل في المياه حصل نقص بمعدل (23%) في إنتاج المحاصيل الشتوية وبمعدل(77%) في المحاصيل الشتوية.

4- إن من أهم ما يؤثر على الإنتاج الزراعي هو السياسة السعرية وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للبلد لذلك كان الدعم الكبير الموجه إلى مدخلات الإنتاج كان عائقا كبيرا أمام التقدم المنشود وخلف تشوها اقتصاديا كبيرا.

5-لم يساهم المصرف الزراعي بالشكل المعول عليه بسبب ارتفاع سعر الفائدة التي تزيد أحيانا عن (18%)من جهة وقصور الآليات المتبعة في الإقراض من جهة أخرى .

6- لم يحظى النشاط البحثي والإرشادي بالاهتمام المطلوب إلا في عقد التسعينات مما ساهم ذلك في عدم بلوغ بعض الأهداف بشكل مبكر .

الفصل الرابع-اتجاهات تنمية النشاط الزراعي والقطاع الخاص بعد عام 2003

رغم إن خطط التنمية السابقة قد تضمنت في أهدافها تشجيع القطاع الخاص ، إلا انه لم يجر تفعيلها ضمن تعليمات وبرامج التنفيذ المعتمدة ، وقد نتج عن ذلك محدودية في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فبينما وصلت هذه النسبة في فترة الستينات وبداية السبعينات إلى ما يزيد عن (75%) (ويرجع هذا الارتفاع إلى مساهمة شركات النفط في إنتاج النفط الخام قبل التأميم) إلا إنها انخفضت في فترة الثمانينات إلى اقل من (20%) إذ كان نشاط البناء والتشييد يمثل النسبة الأعلى في المساهمة بتكوين هذه النسبة ، ثم انخفضت إلى (13,4%) في عام 2000 وكان القطاع الخاص في النشاط الزراعي يشكل النسبة الأكبر في هذه المساهمة ، وارتفع ناتج القطاع الخاص تدريجيا" ليصل في عام 2006 إلى (30%) تقريباً (وزارة التخطيط, خطة التنمية , 2009, ص3) .

أولا – اتجاهات تنمية دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي: بعد عام 2003 تم وضع إستراتيجية لثلاث سنوات (2007 – 2010) لرسم ووضع الخطط التنموية وبرامجها الاستثمارية ، استندت على أربع دعامات أساسية للنشاط التنموي هي (وزارة التخطيط ,اللجنة الفنية , 2009ص, ص6،7) :

– تقوية أسس النمو الاقتصادي . – إعادة حيوية القطاع الخاص .

– تحسين نوع الحياة . – تقوية الحكم الصالح والأمين في البلد .

وقد ركزت هذه الإستراتيجية على جعل القطاع الخاص هو المحرك لفرص العمل والنمو الاقتصادي المتوازن وتعظيم واردات الدولة ، وتناولت برامج للإصلاح الاقتصادي وخصخصة المنشآت والمصارف المملوكة للدولة وإعادة هيكلتها ، مع تشجيع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة والمضي في تنفيذ إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

ورغم ارتفاع نسبة الملكية الخاصة للحيازات الزراعية إلى حوالي 64% فان دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي ظل محدوداً ويتأثر بسياسات الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج دون محاولة جدية لتطويره ورفع كفاءته الإنتاجية ، كما إن مجالات الاستثمار الخاص في النشاط الزراعي ظلت محصورة في المجالات التي تحقق عائدات سريعة مثل مشاريع الثروة الحيوانية (تربية الدواجن والأسماك) لان دورة رأس المال في هذه الأنشطة تكون أسرع من باقي النشاطات.

بعد تشريع القانون رقم 35 لسنة 1983 برزت نشاطات إنتاجية في المجال النباتي وعلى مساحات واسعة نسبياً إضافة إلى توجه الدولة إلى خصخصة بعض المشاريع الزراعية العائدة للدولة سنة 1987 حيث تم خصخصة بعض المزارع الحكومية ومحطات تربية الحيوان وعدد من حقول الدواجن ولكن ظروف الحصار وأحداث الاحتلال ظروف ما بعد عام 2003 لم تعطي الفرصة لهذه المشاريع أن تتطور بشكل طبيعي .

بعد عام 2003 ظهرت توجهات لدفع عملية تنمية وتطوير النشاط الزراعي الخاص حيث أخذت آلية السوق تأخذ دورها تدريجياً في تكوين أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي واتجاهاته ,كما تم في عام 2008 وضع تسعيرة مجزية لمحاصيل الحنطة والشعير والشلب مع ترك الحرية للفلاح في تسويق منتجاته .

كما تم إنشاء صندوق خاص لإقراض صغار المزارعين برأس مال قدره 25 مليار دينار لتوفير التمويل الميسر بموجب ضمانات مناسبة كما تم في عام 2008 إنشاء ستة صناديق اقراضية للفلاحين بدون فوائد (متخصصة في مجالات البستنة والنخيل وإدخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى) (وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية, 2009ص4).

إن دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي لا يزال غير واضح بالشكل المطلوب ، بالرغم من إن هناك سياسات وخطط لتطوير وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي ، إلا إنها لا تتصف بالشمول وغير متابعة على مستوى التنفيذ ، هذا بالإضافة إلى قلة الدراسات والبحوث ذات العلاقة المباشرة بدور القطاع الخاص في النشاط الزراعي .

ثانيا – موقع القطاع الزراعي الخاص في وثيقة العهد الدولي: أولت وثيقة العهد الدولي اهتماما متميزا بالنشاط الزراعي في مجمل عملية التنمية في العراق نظرا للدور الكبير الذي يستطيع هذا القطاع أن يؤديه في تأمين الأمن الغذائي للبلد ولقد حددت الوثيقة الإطار العام لأهداف

تطوير القطاع الزراعي بالاتي(وزارة التخطيط, خطة التنمية , 2009,ص62) :

-تطوير قطاع زراعي ثابت ومنافس ودائم لتعزيز الأمن الغذائي والدخل الريفي وخلق فرص عمل في الريف وتنويع النمو الاقتصادي وحماية البيئة الطبيعية.

-خلق بيئة قويه لقطاع زراعة مربح ومنافس يحكمه اقتصاد السوق ويقوده القطاع الخاص وتدعمه السياسة الحكومية المناسبة والدعم المؤسسي المناسب .

-تطوير سياسة زراعية شاملة تندمج مع سياسة الغذاء و السياسة التجارية والسياسة الزراعية والسياسة المائية وسياسة إدارة الموارد البيئية والطبيعية وسياسة تنمية السوق المالية.

-تطوير خطة تمويل تشمل مصادر القطاع العام والخاص لتوفير الدعم لسياسات القطاع الزراعي والإصلاحات المؤسسية وإصلاحات البنية التحتية .

-تطوير سياسة إدارة الأرض والماء والوصول إلى أسلوب شامل لحل القضايا المائية الحدودية .

وسيعمل التقدم في هذه المجالات على :

1 -تحريك الموارد .2- جذب الاستثمار الخارجي . 3- استغلال الموارد بطريقة منظمة وفاعلة.

وبسبب محدودية الاستثمارات التي وجهت للقطاع الزراعي بين عامي 2004 و 2008 انخفضت مساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت إلى مستويات متدنية بلغت بحدود 10% الناتج المحلي الإجمالي واقل من 1% في تكوين رأس المال الثابت بعد أن كانت تتراوح بين 20- 25% في الفترات السابقة .

وبالرغم من الاهتمام الذي أولته إستراتيجية التنمية الوطنية 2007- 2010 ووثيقة العهد الدولي للقطاع الزراعي فأن الاستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع كانت محدودة جدا ولم تتجاوز في أحسن الأحوال 25% بالنسبة إلى الموارد المائية و 9% في الإنتاج النباتي الحيواني مما اقترحته الإستراتيجية للفترة 2007-2010 يضاف إلى ذلك محدودية موارد هذا النشاط وتدني نسبة التنفيذ فيه مما انعكس على عدم تحقيق تطور ملموس في المؤشرات الأساسية لهذا القطاع .

ثالثا -النشاط الزراعي الخاص في خطة التنمية الوطنية 2010-2014: اعتبرت خطة التنمية الوطنية القطاع الخاص شريكا في عملية التنمية وتوقعت مشاركته بنسبة (46%)من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق رؤى وأهداف الخطة وقد تم تشخيص القطاعات والفعاليات التي يمكن للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي)للاستثمار فيها (وزارة التخطيط , خطة التنمية , 2009, ص7) وفي هذا التوجه أكدت الخطة على مايلي:-

أ- ضرورة زيادة دور الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج السلع الغذائية والدخول إلى تصدير التمور والفواكه من خلال توفير المستلزمات الأساسية للعملية الزراعية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية والإنتاج المعتمد على القدرة التنافسية والانتفاع من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية

الحديثة وتحفيز القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار بكثافة في هذا القطاع. مع رفع مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت واعتبار القطاع الخاص شريك أساسي في تنمية الاقتصاد العراقي مائية .

ب- كما استهدفت الخطة مايلي:

1-زيادة الخزن المائي بحوالي 33مليار م3 من خلال تنفيذ (9) سدود مائية خلال فترة الخطة.

2- تنمية الموارد المائية والتنوع في حصاد المياه في المناطق الملائمة واستخدام المياه المعالجة.

3- العمل على الاستصلاح المتكامل للأراضي وصولا إلى معدل سنوي قدره (800)ألف دونم للوصول الى4005 مليون دونم في نهاية الخطة .

4- استكمال مصبات شبكات البزل الرئيسية للمحافظة على نوعية مياه الأنهر الرئيسية .

5- استكمال أعمال صيانة شبكات الري والبزل العاملة .

6-التركيز على إنتاج الحنطة شتاءا و البطاطا صيفا وتطوير إنتاج التمور والفواكه كأولوية أولى وكأولوية ثانية يتم التركيز على إنتاج الرز والطماطة والبصل والذرة البيضاء والأعلاف .

7-استهدفت الخطة زيادة أعداد الأغنام والماعز والدواجن كأولوية أولى والإبل والجاموس كأولوية ثانية وتحقيق زيادات كبيرة في إنتاج اللحوم والحليب وبيض المائدة , وتقديم الدعم للقطاع الخاص لإعادة تأهيل مشاريع الثروة الحيوانية المتوقفة وخاصة مشاريع الدواجن.

ج - إعطاء أولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد إلى النشاط الزراعي وذلك من خلال تأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية مع التركيز على تأمين البنى التحتية للنشاط المتمثلة باستصلاح الأراضي وبناء السدود والخزانات ودعم أنشطة البحوث والدراسات التطبيقية الزراعية واستنباط أصناف جيدة ومتميزة وقصيرة العمر الإنتاجي والتوسع في مشاريع إكثار إنتاج البذور المصدقة التوسع في تأمين الرعاية البيطرية ومكافحة الآفات الزراعية ونشر التقانات الحديثة وبشكل خاص المتعلقة بالتلقيح الصناعي ونقل الأجنة والتركيز على تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية (طرق المواصلات , المدارس , دعم الإسكان الريفي).

د - دعم القطاع الخاص للاستثمار في النشاط الزراعي من خلال فسح المجال أمامه للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة وإنشاء المجمعات الصناعية الزراعية والمخازن المبردة القائمة على أسس اقتصادية وفنية سليمة وتشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال وتبني سياسات ائتمانية تشجع القطاع الخاص على إعادة تأهيل المشاريع الزراعية المتوقفة أو إقامة مشاريع جديدة ودعم المنتجات الزراعية وحمايتها .

هـ- وفيما يخص السياسة المائية فقد ركزت الخطة على ضرورة تأمين المياه بالكمية والنوعية المطلوبة والتي أصبحت من المحددات الأساسية للتوسع الزراعي في البلد وبات من الضروري الاهتمام به وإعطائه أولوية متقدمة .

و- كما تضمنت الخطة أهدافا عديدة لتطوير الواقع الريفي وزيادة الإنتاجية والتنوع البيولوجي والإصلاح القانوني في القطاع الزراعي وأمور أخرى عديدة جميعها تهدف إلى تطوير الوقع الزراعي بشكل جذري.

ومن المؤسف حقا ونحن في الربع الأخير من عام 2013 أن نقول إن هذه الخطة الطموحة جدا لم نجد لها أثر يذكر في أرض الواقع إذ لا يزال الواقع كما هو عليه سابقا ويحتاج هذا الأمر إلى بحث ميداني آخر ليحدد ما تم تنفيذه من هذه الخطة.

الفصل الخامس- المعوقات التي تواجه التنمية في العراق

من البديهي يتم وضع خطط التنمية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية مستقرة , ولكون العراق ومنذ استقلاله لم يشهد أي ظرف يساعد على تنفيذ أي خطة تنمية متكاملة , وبالرغم من ذلك فان الحكومات المتعقبة حاولت خلال النصف الثاني من القرن الماضي من أن تضع خطط طموحة لتنمية اقتصاد البلد وبكل ما أوتيت من قوة ,لذلك شهد البلد خلال الأربعين الماضية تطورات ملموسة في أقيام المؤشرات الكلية للاقتصاد الكلية (الناتج المحلي الإجمالي ,الدخل القومي ,إجمالي تكوين رأس المال الثابت....) في حين شهدت الساحة الاقتصادية تطورات مهمة مثل تأميم النفط وبداية نشوء صناعة وطنية رائدة وبناء قاعدة مادية عريضة, وشهد البلد ظروف سياسية عصيبة (انقلابات عسكرية متتالية ,حروب مدمرة ,حصار اقتصادي قاسي ,احتلال أجنبي للبلاد.....) والتي كان لها الأثر المباشر على عملية التنمية وهي لا تزال تهدد الجهود التنموية في البلد (المصدر السابق, ص20) .

أولا-المعوقات التي تواجه تنمية النشاط الزراعي (المصدر السابق,ص68) :

رغم الإرث التاريخي الواسع الذي يزخر به العراق , لا يزال النشاط الزراعي يعاني من تحديات ومشكلات أساسية كبيرة أهمها :-

1-العجز الكبير في تأمين الأمن الغذائي للبلد (نقص كبير في إنتاج المحاصيل الرئيسية وضعف القدرة التنافسية للإنتاج النباتي والحيواني).

2- محدودية الموارد المائية ومحدودية الطاقات الخزنية المتاحة مقارنة بالاحتياجات الفعلية بالإضافة إلى عدم وجود أي اتفاقية تضمن حصة مائية عادلة للعراق في نهري دجلة والفرات .

3- الاستخدام العشوائي والهدر المفرط للمياه في القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والاستخدامات المدنية الأخرى) وغياب التنسيق الداخلي بين مختلف القطاعات وانعدام التطوير والرؤية والسياسة المائية والإرشاد المائي وعدم ترشيد أساليب الري وبشكل خاص الري السيحي .

5 -عدم استغلال المزايا النسبية التنافسية في نشاطات القطاع الخاص ، لتأمين الصادرات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي اللازمة والمساهمة في توفير فرص العمل وتحسين المعيشة في الريف.

6- عدم وضوح أو غياب البرامج والإجراءات اللازمة لتحسين إدارة واستغلال الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج التي تستند إلى تنمية وتوسيع القطاع الخاص في النشاط الزراعي لتحقيق كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد.

7- بقي النشاط الزراعي معتمدا على ما توفره له الدولة ومؤسساتها من مستلزمات وقروض بأساليب بسيطة وروتين وبيروقراطية ومحسوبية وعدم تكافؤ للفرص واللامبالاة المتفشية في مؤسسات الدولة لم تزد هذا النشاط إلا جمودا , في الوقت الذي يحتاج فيه هذا النشاط الحيوي والاستراتيجي إلى اهتمام خاص ورعاية دقيقة وخاصة ومستمرة وأساليب وتكنولوجيا حديثة ومتطورة ليرتقي إلى مكانته المهمة في كفاية حاجة المجتمع والاقتصاد الوطني بأكمل وجه.

8- بعد عام 2003 جرى استقطاب الأيدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات أخرى مثل الشرطة والجيش ووظائف أخرى ، وبمساعدة عوامل أخرى أثرت كثيرا في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات التالية لعام 2003(المصدر السابق ,ص,ص,21،22).

ثانيا – التحديات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص:

إن الصعوبات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص تتمثل بالاتي (المصدر السابق, ص176):

1-غياب بيئة الاستثمار المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على تعبئة إمكانياته لدعم الاقتصاد الوطني.

2-عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعاليات التنموية وغياب رؤية محددة المعالم لهذا الدور عند إعادة هيكلة الاقتصاد وبناء القاعدة الإنتاجية .

3- المبالغة في تعقيدات الإجراءات الحكومية عند تنفيذ إجراءات الإعمال في العراق مما يدفع رجال الأعمال للابتعاد عن الساحة العراقية.

4-قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل يحد من إمكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية .

5-محدودية القدرات الائتمانية المتاحة في الجهاز المصرفي التخصصي والمبالغة في إجراءات الإقراض للأغراض الاستثمارية وارتفاع سعر الفائدة على الائتمان المقدم للقطاع الخاص .

6- صعوبات ترتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل أو الجزئي الذي يؤمن رفع مستوى القدرة على تحقيق المنافسة والتطور .

7- وجود اختلال في الجوانب الإدارية والتنظيمية والقانونية والهيكلية .

8- عدم وضوح أهداف خطط التنمية الوطنية وعدم تحديد دور القطاع الخاص فيها وعدم وجود رؤية واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد و كيفية تنويع قاعدة الإنتاج .

9-عدم وضع الإصلاحات المتعلقة بالخصخصة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي .

10- عدم الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار بما يشجع على تعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لدعم قدرات الاقتصاد الوطني .

11- غياب برامج دعم الصادرات السلعية غير النفطية لخلق عوامل تنشيط النتاج الوطني .

كما إن هناك خلل في التنظيمات الممثلة للقطاع الخاص يتطلب العمل على تعزيز قدراتها الميدانية والتنافسية والاهتمام بالعاملين فيها وتأهيلهم وتطوير مستوى مهاراتهم لخدمة هذا القطاع بشكل أفضل . كما توجد تحديات ترتبط بعوامل خارجية من أبرزها ماهو مطلوب لتوفير متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والعمل على استيعاب متغيرات السوق العالمية ومواكبتها.

الفصل السادس:الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات

إن أهمية القطاع الخاص في النشاط الزراعي ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية لعدم قدرة القطاع العام على انجازها بكفاءة بمفرده . وان الهدف من تبني القطاع الخاص يجب أن يقوم على أساس مدى إمكانية النظام الاقتصادي المستند إلى القطاعين العام والخاص في تحقيق مستويات أفضل من كفاءة الأداء و كفاءة أعلى في تخصيص الموارد .في ضوء ذلك توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية :

1 - إن القطاع الخاص لم يكن يوماً ما ثانوياً بل كان دوره مهماً في الحياة الاقتصادية للعراق وقد تم تأكيد أهميته في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

2- إن القطاع الخاص يحتل دوراً بارزاً في القيمة المضافة المتولدة في القطاع الزراعي تجاوزت نسبته (50%) لأغلب السنوات . وان نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط قد تجاوزت (18%) .

3- احتل القطاع الخاص موقعا مهما في خطط تنمية النشاط الزراعي السابقة من حيث حجم الاستثمارات المخصصة ومن حيث الأهمية في إستراتيجيات أهداف الخطط ومن خلال الإجراءات والتشريعات الخاصة بتثبيت دعائم هذا النشاط . كما إن إستراتيجية تنميته بعد عام 2003 قد ركزت على أهمية جعله القطاع المحرك لفرص العمل والنمو الاقتصادي المتوازن وتعظيم واردات الدولة .

4- هناك صعوبات تواجه نمو وتطور القطاع الخاص وبشكل خاص في القطاع الزراعي منها ما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي ومنها ما يتعلق بالاختلافات الموجودة في الجوانب الإدارية والتنظيمية في هذا القطاع .

5 - وجود تحديات متعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق وعدم استغلال المزايا النسبية التنافسية في نشاط القطاع الخاص مع عدم قدرة معظم العاملين في القطاع الزراعي على توفير رؤوس الأموال الكافية للانتقال إلى أي حالة استثمارية أو تنفيذ أي ابتكار متحضر.

6 - إن دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي ظل محدوداً ويتأثر بسياسات الدعم الحكومي دون محاولات جدية لتطويره ورفع كفاءته الإنتاجية كما إن مجالات الاستثمار الخاص في النشاط الزراعي ظلت محصورة غالباً في مشاريع معينة حتى عام 1983 إذ تم تشريع القانون رقم 35 الذي ساعد على بروز نشاطات إنتاجية جديدة , و توجه الدولة إلى خصخصة المشاريع الإنتاجية الزراعية وبعد عام 2003 كانت هناك توجيهات لدفع عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعي الخاص حيث تركت آلية السوق تأخذ دورها تدريجياً في تطوير وبناء أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى إنشاء صناديق لإقراض الفلاحين وصغار المزارعين بدون فوائد في مجالات البستنة والنخيل وإدخال الممكنة وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى.

7- بالرغم من تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 لم يتم توفير البيئة الجاذبة للقطاع الخاص حيث لم يتم ضخ الاستثمارات في جسد القطاع الزراعي بالشكل الذي يقوي عضده ، إذ أن الاستثمارات الزراعية هي مفتاح التنمية المستدامة والطريق الأفضل لتحقيق امن غذائي مستدام وإيجاد المزيد من فرص العمل المنتجة وتحسين مستوى الدخل لدى سكان الريف ورفع مستويات التغذية للأسر الريفية وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة لذلك تبقى السياسات التنموية للقطاع الخاص في النشاط الزراعي الواردة في ورقة القطاع الخاص لإعداد خطة التنمية الوطنية 2010-2014 كغيرها من خطط التنمية السابقة بحاجة ملحة إلى التركيز على جوانب ذات علاقة مباشرة بالتخطيط والأداء والمتابعة للتنفيذ .

ثانياً- التوصيات

إن إعطاء أولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية أمام للقطاع الخاص يفسح المجال واسعا للعمل على تطوير الاقتصاد الوطني عموما والنشاط الزراعي بشكل خاص بسبب مايلي:-

1- إن الخلفية الإنتاجية للبلد خلفية زراعية بحتة وان معظم العاملين في القطاع الخاص هم من منحدر اجتماعي زراعي ولديهم خبرة زراعية واسعة.

2- إن العاملون في القطاع الخاص يبحثون بشكل دائم عن أي فرصة استثمارية مربحة ومضمونة ليستفيدوا منها.

3- بسبب فسح المجال أمام السلع الزراعية المستوردة بأنواعها الطازجة والمصنعة زاد من فرص التماس مع مستثمري الدول المجاورة وزاد كثيرا من خبرة العاملين في القطاع الخاص وبدؤوا بتشخيص حجم التخلف الذي يعيشه النشاط الزراعي في البلد , وتولد لدى الجميع حافز كبير للاستثمار في هذا النشاط الواسع حيث نجد أن هناك رغبة واسعة للعمل والاستثمار وكسب الفائدة للجميع . لذلك يتطلب العمل على مايلي:-

أ- تشجيع ودعم القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة وإنشاء المجمعات الصناعية الزراعية على أسس اقتصادية وفنية سليمة (وزارة التخطيط ، خطة التنمية,2009ص72).

ب- تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق رأس المال ومشاركة الدولة فيها من خلال شراء جزء من الأسهم في مراحل التأسيس والتخلي عنها بعد استقرار العمل فيها (المصدر السابق).

ج - تنمية وتطوير أسواق المال وتبني سياسات ائتمانية خاصة لتشجيع القطاع الخاص على إعادة تأهيل مشاريع النشاط الزراعي المتوقفة وعلى إقامة مشاريع جديدة (المصدر السابق).

د - دعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء الغربية لإنتاج الأعلاف وتربية الحيوان والأغراض الزراعية الأخرى وفق عقود استثمار ميسرة وطويلة الأمد .

هـ - تشجيع القطاع الخاص للولوج في استثمار الأراضي غير المستصلحة وإنشاء شبكات الري والبزل (المصدر السابق) لقاء عقود استثمارية طويلة الأمد وميسرة أو وفق أسلوب المساطحة أو لقاء أثمان رمزية والتوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية في المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية .

و- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء الصناعات الغذائية التي تدخل في الاستهلاك اليومي لعموم المواطنين (إنتاج اللحوم والأسماك وبيض المائدة والحليب بأنواعه)وبأسلوب تنافسي .

ز - تشجيع القطاع الخاص للتوجه نحو إنشاء المخازن البردة والمجمدة (المصدر السابق) من أجل المساهمة في دعم التخزين الاستراتيجي للغذاء داخل البلد.

ح - توجيه القطاع الخاص للعمل على توسيع قاعدة استخدام وسائل الري الحديث وتسهيل وسائل إنتاجها داخل البلد والتوسع في استيراد التقنية الخاص بذلك وتسهيل إنتاج واستيراد والبذور المهجنة والأسمدة التي لا يمكن إنتاجها داخل البلد واستيراد المكائن والمستلزمات الزراعية وقطع غيارها .

ط - استمرار دعم المستلزمات والمخرجات الزراعية وحمايتها لحين تحقق القدرة التنافسية.

ي – تشجيع الكوادر العلمية والخبرات الوطنية للتوسع في الاستثمار في مجالات إنشاء المراكز البحثية الخاصة باستخدام الهندسة الوراثية لاستنباط وتطوير السلالات وتهجين البذور الإستراتيجية التي تلاؤم البيئة الوطنية الأخرى التي تقاوم المناخ الجاف والأصناف التي لاتحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والأخرى التي تقاوم الملوحة ودراسات زيادة الغلة وإنتاج أمهات أفراخ الدواجن بأنواعها واصبعيات الأسماك ومستلزمات التلقيح الصناعي .

4- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية لتوفير مساحات زراعية واسعة مؤهلة للاستثمار أمام القطاع الخاص للأغراض الزراعية الحديثة لاستثمارها في رفع مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبما يحقق مستويات أعلى في التنمية الأفقية.

5- تخصيص حصص من الأراضي المستصلحة لخريجي المدارس والمعاهد الزراعية والمتخصصين للعمل على إنشاء شركات زراعية متكاملة ومدعومة من الدولة وكذلك لأغراض الشركات الاستثمارية.

6- تنشيط صيانة شبكات البزل والصرف الزراعي، في الأراضي ذات الإنتاجية الضعيفة .

7- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التالية:

أ – تأسيس الشركات الزراعية المتكاملة لإنتاج وتعليب الفواكه والخضر وفق طرق زراعية متطورة ومعدلات إنتاج عالية وتوفير مستلزماتها كافة .

ب – المساهمة في استصلاح الأراضي واستثمارها في النشاطات الزراعية الحديثة .

ج- التوسع في الاستثمار في مشاريع تربية العجول والأغنام والدواجن والأسماك وتوفير كافة مستلزماتها وإقامة الصناعات الخاصة بالاستفادة من مخلفاتها في إنتاج البروتين الحيواني .

د-الاستثمار في مجال الأبحاث الزراعية الخاصة لإيجاد سلالات وبذور ملائمة للبيئة والتوسع في إنتاج أصناف مقاومة للجفاف والتوسع في البحوث الزراعية المتعلقة بالهندسة الوراثية .

8- إن توفير البيئة الاستثمارية يعتبر من الأمور المهمة والمؤثرة في تنمية دور القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية والتي يجب إعطائها الأولوية القصوى لذلك يجب الأخذ بالاعتبار الآتي :

ا – تهيئة المناخ المناسب لوضع خطط زراعية تواكب الواقع الزراعي في العراق وبما يحقق الطموحات التنموية والأمن الغذائي .

ب- تحسين الأداء التخطيطي الزراعي من خلال المساهمة في بلورة الفرص الاستثمارية للمشروعات الزراعية ودراسة جدواها الفنية والاقتصادية . وبالتالي الارتقاء بمعدلات التنمية الزراعية .

ج – المساهمة في تحسين الأداء التنفيذي للمشروعات الزراعية من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية الملائمة وتدريب العاملين في هذه المشروعات على الأداء الفني المتقدم .

المصادر

1- العلي , د. أحمد ابريهي , دور القطاع الخاص والخصخصة والسوق في الاقتصاد العراقي , جمعية الاقتصاديين العراقيين, بغداد 1994.
2- العقابي , فاضل ,دور الدولة في النشاط الاقتصادي ونطاق القطاع الخاص في المرحلة لحالية , دراسة في آفاق عملية الخصخصة في الاقتصاد العراقي , الحلقة الرابعة , الحوار المتمدن ,
العدد 1940 , 2007 .
3- بول بوريل,ثورات النمو الثلاث,ترجمة أديب عقل,وزارة الثقافة دمشق ,1970,ص239.
4- جمعه د. حسن فهمي , التخطيط الزراعي في المنطقة العربية , الكويت ,1986.
5- سالم د.عماد عبد اللطيف ,الدولة والقطاع الخاص في العراق ,الأدوار, الوظائف ,السياسات 1921, -1990 , بيت الحكمة , بغداد ,200.
6- صالح د.مظهر محمد , مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ,البنك المركزي العراقي , بغداد 2010.
7- عباس د.محمود جاسم , النشاط الزراعي الخاص ودوره في التنمية الزراعية وزارة التخطيط , بغداد 1986.
8- محبوب د.عادل عبد النبي, مقترح لموقع القطاع الخاص في إطار التخطيط للاقتصاد العراقي, وزارة التخطيط , بغداد 1978.
9-وزارة التخطيط ,اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010- 2014 , ورقة القطاع الخاص , بغداد , 2009 .
10- وزارة التخطيط ,هيئة القوى العاملة مؤشرات عن القوى العاملة في العراق للسنوات 1970- 1990 بغداد 1990.
11- وزارة التخطيط , اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014, ورقة الاستثمار العراقي الحكومي , بغداد 2009 .
12- وزاره التخطيط ,الإطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية 1970- 1974,بغداد 1975.
13- وزارة التخطيط , خطة التنمية للسنوات 1976-1980 , بغداد 1977 .
14-وزارة التخطيط , الدائرة الزراعية ,الإطار العام لخطة التنمية , 1981 – 1985 .
15- وزارة التخطيط , الإطار العام لخطة التنمية للسنوات 1986-1990, بغداد 1985.
16 - وزارة التخطيط , اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014, ورقة القطاع الزراعي, بغداد 2009 .
17- وزارة الزراعة , ورقة آفاق وسبل تطوير الزراعة في العراق 1981-1985, بغداد 1980.
18- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي,مسيرة القطاع الزراعي 1981-1983, بغداد 1984.
19- وزارة الزراعة ,آفاق وسبل تطوير الزراعة في العراق 1981-1985, بغداد 1980.
20 – وزارة التخطيط , وثيقة العهد الدولي ,بغداد 2007.